وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول:

تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية

مداخلةضمن المحور الاول بعنوان:

ظاهرة التهرب الضريبي مشكل يعرقل تطبيق النظام الضريبي

من إعداد

الاسم واللقب: بوشنافة الصادق
الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
الجامعة: يحي فارس – المدية–
الهاتف: 0772184048
البريد الالكتروني:
saddekbouchenafa@yahoo.fr

الاسم واللقب: مخلوف عبد القادر
الرتبة العلمية: طالب دكتوراه
التخصص: اقتصاد دولي
الجامعة: يحي فارس – المدية–
الهاتف:0793116996
البريد الالكتروني:
Makhloufabdelkader4@gmail.com

الملخص:

تناولنا في دراستنا هذه ظاهرة خطيرة تعتبر معرقلة لحدوث التنمية الاقتصادية في أي دولة وهذه الظاهرة هي التهرب الضريبي الذي ينجم إما عن طريق عدم التصريح بالنشاط أو التدليس والتهرب والغش ، ففي هذه لورقة البحثية عرجنا على الضريبة ومختلف المصطلحات المتعلقة بها، ثم قدمنا مفاهيم خاصة بالتهرب الضريبي ثم انتقلنا إلى أهم أسبابه وفي الأخير حاولنا أن نقدم أهم أثاره التي قد تمس الاقتصاد والحياة الاجتماعية بسببه لنختم هذه الورقة البحثية بالأثر الناجمة عنه.

الكلمات المفتاحية :الضريبة – النظام الضريبي – التهرب الضريبي – الغش الضريبي – الحوكمة الضريبية .

Summary:

In this study, we dealt with this serious phenomenon which is considered to be a hindrance to the occurrence of economic development in any country. This phenomenon is tax evasion, which is caused either by non-declaration of activity or fraud, evasion and fraud, in this paper

we look at the tax and the various terms related to it. Then we moved to the most important reasons and in the end we tried to provide the most important effects that may affect the economy and social life because of it to conclude this research paper the impact resulting from it

المقدمة:

تعتبر الضريبة موردا مالية قديمة جدا مهما لأغلب دول خاصة التي لا تملك موارد طبيعية حيث تعتبر المورد الرئيسي للخزينة العمومية لتلبية حاجات البلد وتحسين الحياة الاجتماعية فهي تضمن تسير أمور الدولة من خلال الإنفاق، فهي شرط أساسي لتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع ، ويفترض في هذه الضريبة أن تكون مضبوطة وفقط شروط لا تضر بالمواطن خاصة متوسط الدخل.

ولكن مع ظهور التهرب الضريبي بدأت تتغير الطبيعة العادية للضريبة فهذا التصرف يحول دون تحقيق الضريبة لأهدافها، فبالتهرب الضريبي تصبح الدولة عاجزة عن سد أبسط حاجيات المجتمع وتصبح مشلولة تماما الأمر الذي يؤدي بها للتفكير في الحصول على موارد بطريقة أخرى كالاستدانة الخارجية مما ينعسك سلبا على مستقبل الدولة ، فيجب على دولة محاربة هاته الظاهرة بالطرق التي تضمن القاء عليها وإصدار قوانين صارمة في حق مرتكب هذه الجريمة المالية.

سنحاول في هاته الورقة البحثية الإجابة على إشكالية الموضوع :

ما لمقصود بالتهرب الضريبي وما هي أنواعه؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الآثار المترتبة على التهرب الضريبي ؟
2. ما هي أهم وسائل مكافحة التهرب الضريبي ؟

في هاته الورقة البحثية قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسة :

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة والنظام الضريبي.

المحور الثاني: التهرب الضريبي أشكاله وأهم الأسباب.

المحور الثالث: آثار التهرب الضريبي وطرق مكافحته.

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث فيما يلي:

1. تعريف ظاهرة التهرب الضريبي.
2. تحديد مختلف أنواع التهرب الضريبي.
3. تحديد الأسباب الحقيقة التي تؤدي لحدوث ظاهرة التهرب الضريبي .
4. حصر الآثار الناجمة عن ظاهرة التهرب الضريبي .
5. معرفة طرق مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعريف بظاهرة التهرب الضريبي كآفة اقتصادية ومالية خطيرة ، والتحسيس بأهمية مكافحتها من خلال نشر الوعي الضريبي من جهة وأهمية إيجاد عقوبات ردعية للحد من الظاهرة من جهة أخرى.

أولا: مفاهيم عامة حول الضريبة والنظام الضريبي .

1- نشأة الضريبة: الزكاة هي أول ضريبة فرضت على المسلمين أسس نظامها الخليفةً عمر بن الخطاب و من أول البلدان المطبقة لها سوريا و مصر و في ذلك العهد كانت توجد أربعة أنواع من الضرائب، الزكاة الجزية، الخراج، الزكاة هي قدر معين من النصاب الحولي يخرجه المسلم لله تعالى فهو حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة لتحقيق رضا الله تعالى و تزكية النفس و المال و تحقيق أهداف اقتصاديه اجتماعيه سياسية و مالية.[1]

2- تعريف الضريبة:

عرفها "قاسطون جيز" الذي يقول " أن الضريبة هي الأداة المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بها (أي الضريبة) بصفة نهائية و بدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية ".[i]

واستنتاجا لهذا التعريف أن له أربعة أركان أساسية و التي تفرق الضريبة عن باقي الموارد الأخرى:

الضريبة مساهمة نقدية و أداء مالي بمعني أنه لا يجوز أن تكون في شكل سلعة أو خدمة فكنا كان عليه الحال في التقدم حيث كانت تدفع عينا كنسبة معينة من المحصول الزراعي، و في الوقت الحاضر تم الاستغناء عن الاستغناء عن الأسلوب لأنه لا يتوافق مع مقتضيات النقدي.[ii]

هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والشرطة والتعليم .أو نفقاتها تبعا للسياسات الاقتصادية؛ كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود أو التأمين على البطالة. في الأنظمة الديمقراطية تحدد قيمة الضريبة بقوانين يصادق عليها من ممثلي الشعب. عادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب وتوزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية بعد تحديد الميزانيات. تنص الكثير من القوانين في عدد من البلدان على أن الجباية مبلغ مالي تطلبه الدولة من الذين يتحقق فيهم شرط دفع الضريبة، وذلك دون أن يترتب للدافع عن ذلك أية حقوق مباشره [iii] أي أن شركة تدفع جباية مثلا، لا يمكنها أن تعتمد على ذلك لتطلب محطة حافلات لعامليها (قانونا). في القديم كانت الضريبة تتكون من مبالغ نقدية وعطايا شيئية (كأن يعطي فلاح جزء من محصوله كضريبة مثلا) إلا أنها اليوم تكاد تكون حصرا على النقود. وتوجد هناك عدة أنواع للضرائب، تختلف من دولة لأخرى، وقد يختلف المسمى لنفس الضريبة من دولة لأخرى. من هذه الضرائب:

3- أنواع الضرائب : تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع:

- ❖ الضريبة على القيمة المضافة.
- ❖ الضريبة على الدخل .
- ❖ الضريبة على المستوردات .

كما يمكن تصنيف الضريبة حسب طريقة حسابها فيمكن أن نميز بين:

- ❖ الضريبة النسبية.
- ❖ لضريبة التقدمية.
- ❖ الضريبة التراجعية.[iv]

4- الحوكمة الضريبية ومرتكزاتها:

- تعريف الحوكمة الضريبية: هي مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات التي تضمن السير الحسن للعمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب وممولها.

مرتكزات الحوكمة الضريبية: ترتكز الحوكمة الضريبية على مجموعة من المرتكزات نذكر منها: [v]

- ❖ قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الاداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارها تهم أصحاب المصالح داخل الشركات بما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي ومنع اتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركة.
- ❖ قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق والملائمة بين عناصر النظام الضريبي ودعم اواصر الثقة والتعاون بين عناصر النظام سواءا كانت الضريبة أو المكلفين أو مرجعي الحسابات بحيث يمكن منع الادارة الضريبية من التعسف في ممارسة سلطتها وتحقيق الملائمة بين درجة الجزم والعقوبة سواءا بما يتعلق بحالات المخالفة للتشريعات أو التهرب الضريبي كما يجب العمل على تحقيق الأعباء الدفترية والتنظيمية سواء للمراجعين أو المحاسبين واللازمة لأغراض أعداد البيان الضريبي .

- الأخذ بالمفاهيم المتعلقة بالمخاطر الضريبية مثل مخاطر الفحص الضريبي الشامل ومخاطر تناقص قيمة الحصيلة الضريبية بفعل عاملي التضخم وتغير أسعار الصرف وأخرها مخاطر تصاعد المنازعات الضريبية.
- ايجاد آلية للرقابة الذاتية بما يحقق وجود القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية ووجود أعمال الفحص والمراجعة من جهة أخرى وبما يضمن القضاء على حالات التواطؤ والفساد إن وجدت.
- الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يعظم في النهاية صافي العائد الاجتماعي القومي.
- عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية وكذلك بين المكلفين أنفسهم.
- التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع المستوى والوعي الضريبي.
- الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة المتطورة .
- دور الحكومة لا يقتصر على وضع القوانين والقواعد ومراقبة تنفيذها ، لكن يشمل البيئة الأزمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين أفراد كل من الحكومة والسلطة التشريعية ، والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور، وعدم إغفال الدور الفعال والحاسم لأساتذة كلية الاقتصاد.

5- تعريف النظام الضريبي:

يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية الضريبية التي تتلائم والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وتشكل هذه الحزمة هيكل متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات.

كما يعتر النظام الضريبي مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ،التي تحدد استنادا على اسس اقتصادية وسياسية ومالية وفنية واجتماعية وادارية، كما يعتبر النظام الضريبي دالة لمتغيرين أساسين هما:

1. نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.
2. درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل وطبيعة النمو الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن النظام الضريبي يجب ان يكون انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع.

بالإضافة إن النظم الضريبية الحديثة لا تعتمد على نوع أسلوب الضرائب ، بل تختار مزيجا متكاملا من أنواع الضرائب وتحاول أن تعدله ليكون أثر ملائمة في تحقيق أهداف المجتمع .فعلى الدولة أن تحاول خلق انسجام بين السياسات الاقتصادية والضريبية فالضريبة تعتبر متغير اقتصادي تستعملها الدولة كأداة لضبط الاقتصادي وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

6- أسس النظام الضريبي: تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاث أسس وهي السياسة الضريبية، و التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، حيث تعبر كل واحدة على التالي:

السياسة الضريبية: تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة حسب الوجيهات العامة للاقتصاد .

ويتعبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهداف حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق الأهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع أخر.

التشريع الضريبي : عبارة عن صياغة المبادئ والقواعد التي تصاغ للسياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من اجل تحقيق الأهداف ، ويجب أن تتم الصياغة بشكل جيد لسد المنافذ والتهرب أمام المكلف كما يجب أنتكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية.

الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها.[vi]

7- خصائص النظام الضريبي: بعد تعرفنا على مفهوم النظام الضريبي من الواسع إلى الضيق فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الضريبي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة،و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي : [vii]

- أن يمتاز النظام الضريبي بقدرته على تحقيق الهدف و بمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف،حيث يختلف هدف النظام الضريبي حسب نوع النظام الاقتصادي أي من نظام اقتصادي إلى اخر،فهدف النظام الضريبي وفقا للنظام الرأسمالي بمختلف عنه في الاشتراكي، -وسنوضح هدف النظام الضريبي وفقا لكل من الناظمين الرأسمالي و الاشتراكي في العنصر الموالي- كما أن هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة بمختلف عنه في الدول المختلفة ؛
- أن يراعي في النظام الضريبي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا عليهم بعبء الضريبة و بأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها و مراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بالضريبة، وفرض ضرائب تتماشي و إمكاناتهم، لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفع الضريبة، و لأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة و ذات أسعار

مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف و بالتالي نفاذه تدريجيا، إلى أن يؤثر ذلك على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع و بالتالي عرقلة النمو الاقتصادي ;

- أن يتصف النظام الضريبي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة، حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة، كما يجب ألا يخل بقاعدة العدالة لأن الاختلال بها يؤثر على الحياة الاجتماعية ;
- أن يتسم النظام الضريبي بالوضوح من اجل استيعاب معالمه، و سهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف التغيرات فيه ;
- أن يكون النظام الضريبي مرنا و قبلا لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها، حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التعيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائما ;
- توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة و الخزانة العامة و محاولة التقليل من التوتر و الخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالحة العامة.

8- مكونات النظام الضريبي: يتكون النظام الضريبي على مجموعة من الأسس يجب أن يحتويها ونوجزها في الآتي: [viii]

- ❖ أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع.
- ❖ دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها ،وبيئة المجتمع الذي يعمل بداخلها.
- ❖ هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن يقوم به .
- ❖ طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية الضريبة.

9- العلاقة بين النظام الضريبي و النظام الاقتصادي :

يعتبر النظام الضريبي جزءا من النظام المالي، وهذا الأخير يعتبر جزءا من النظام الاقتصادي، أي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ولا يوجد نظام ضريبي في فراغ بل يوجد ضمن نظام اقتصادي و الاجتماعي معين و يقتضي ذلك ما يلي:

-يتفق النظام الضريبي مع النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي قوم به ;

-يختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الاقتصادي للدولة، كما يختلف عبر الزمن تبعا للتغيرات الاقتصادية.

10- العلاقة بين النظام الضريبي و النظام السياسي: .[ix]

يتأثر النظام الضريبي بالأوضاع السياسية السائدة، باختلافها من مرحلة إلى أخرى وذلك لأنها تمس الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، إضافة إلى طريقة العمل التي يعمل بها، ووفقا لذلك فالنظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي القائم بها، فمثلا النظام السياسي الذي يتخذ من حكم الفرد منهجا لإدارته، يصمم النظام الضريبي وفقا لذلك من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بنظام الحكم الفردي حيث لا استخدم الضرائب لتحقيق النفع العام في هذه الحالة، و في المجتمعات الديمقراطية أين يتواجد تعدد الأحزاب و الذي يمكن الأفراد أكثر من المشاركة في اتخاذ القرار، ويتم تصميم النظام الضريبي بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و هنا تأخذ الاعتبارات الموضوعة أهمية في اختيار مكونات النظام الضريبي،ويميز بين أنواع الضرائب و بفضل نوع منها على الآخر نظرا للمساهمة الكبيرة للنوع المفضل في تحقيق الهدف المرغوب، وهذا لا يعني إهمال الاعتبارات الشخصية، ومن المحتمل أن تستخدم بعض القوانين الضريبية من صالح الدولة،ولكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه وإن كان الهدف من النظام الضريبي يتماشى بما يخدم بعض المصالح الخاصة للدولة، فلن يكون أكثر من المجتمعات ذات الحكم الفردي.

ثانيا : التهرب الضريبي أشكاله وأهم أسبابه

1- التهرب الضريبي:

لإعطاء مفهوم التهرب الضريبي يجب تحديد مضمون لفظة تهرب و ان نقرر المعنى الدقيق له، فالمعنى اللغوي الذي جاء في معجم لسان العرب تحت كلمة هرب هو: هرب:فر،وهرب الإنسان أي ساح.

أما بالنسبة لعلم المالية العامة فهنالك عشرات التعاريف، والإجماع على أن التهرب هو التخلص المكلف كليا أو جزئيا من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيرها مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة و يضيع عليها حقها.

ولم تقدم التشريعات الضريبية المعاصرة تعريفا للتهرب الضريبي و إنما اقتصرت على تعداد صوره و أشكاله تاركة أمر التعريف للفقهاء وذلك لان أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب التهرب كافة و إذا كان تعرف التهرب الضريبي بأنه عدم قيام المكلف بدفع الضريبة أو الوفاء بالتزامه كليا أو جزئيا اتجاه المالية مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبية وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة. وذلك لان أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب التهرب كافة.

ولكن الذي لا شك فيه أن ظاهرة التهرب الضريبي أصبحت في ازدياد مستمر وذلك إما لأخطاء تشريعية أو تنفيذية صادفت هوى في نفس المكلف.

هذه ظاهرة رغم انتشارها على المستوى العالمي فان تعريفها تعريفا دقيقا قد لا يجد خلافا بين الفقهاء، فهنالك اتفاق على أن التخلف عن الالتزام بدفع الضريبة كلها أو جزء منها بأية وسيلة من الوسائل، و لهذا لم تلجا التشريعات الضريبية المعاصرة إلى وضع تعريف دقيق لمعنى التهرب الضريبي وتركت أمر تحديد ووجود التهرب الضريبي أو عدمه إلى السلطة التنفيذية [x].

2- التهرب الضريبي وبعض المصطلحات المشابهة :

❖ التجنب الضريبي:

يعتبر المصطلح من إبداعات الاقتصاديين الذي شاع في سبعينات القرن الماضي ، وظهر أول مرة في القضاء الأمريكي عام 1986، أن التجنب الضريبي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبية ، تحصل عن الاستفادة من ثغرة موجودة في النصوص القانونية الخاصة ، وبالتالي لا توجد مخالفة قانونية ، وعلى هذا الأساس يعتبر تجنبا للضريبة أي امتناع الفرد على القيام بأي تصرفات تؤدي به لدفع الضريبة ، كأن يرفض الممول استيراد سلعة أجنبية يتوجب دفع ضريبة جمركية عليها وهذا أمر لا يمنعه القانون وتختلف هذه الفعل عن التهرب الضريبي الذي يتحقق بقيام الممول باستيراد السلعة ،ومحاولة عدم دفع الضرائب المقررة عليها بشكل قانوني.

كما يعد تجنبا للضريبة استعمال الممول الطرق القانونية لتكيف الوضع المالي لتقليل قيمة ضريبة الدخل المستحقة له ، ويتحقق ذلك عموما لاعن طريق الحصول على الخصومات المسموحة، فالتجنب الضريبي هو الاستفادة من نصوص قانون الضريبة في تحقيق مزايا خاصة للممول.[xi]

❖ الغش الضريبي:

يمكن تعريفه بأنه مخالفة للقانون الضريبي المعمول به، لاستهدافه الإفلات من الضريبة المفروضة والتسبب في تخفيف الأوعية الضريبية،وهو ينقسم بدور الى التهرب الغير العمدي والتهرب العمدي.

فالتهرب الغير العمدي هو خرق مباشر للقانون الضريبي عن غفلة وعن قصد ، ويسمى بالتهرب الواقع

بينما يشترط في التهرب العمدي حصوله على باستخدام طرق احتيالية تنتهك القوانين عمدا ، لذا يعرف بأنه يقام الممول بسرقة أو إخفاء مقدار الضريبة المستحقة بأية وسيلة احتيالية .

3- أشكال التهرب الضريبي:

يمكن أيضا تقسيم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه سواء على إقليم الدولة أو خارجها إلى تهرب داخلي و تهرب خارجي أو دولي.

أولا: التهرب الداخلي

و هو الذي يقع على إقليم الدولة و هو أكثر أنواع التهرب الضريبي انتشارا في معظم دول العالم.

ثانيا: التهرب الخارجي

وهو الذي يقعع نتيجة استطاعة الممول تهريب أمواله إلى الخارج البلاد بطرقة غير مشروع ، وذلك بإنشاء فروع أجنبية للمنشاة دون ذكرها في الإقرار الضريبي.[xii]

4- أسباب التهرب الضريبي:

1. التشريع الضريبي: كلما تعقدت التشريعات الضريبية و تعددت أسعار الضريبة زادت مشاكل الإدارة الضريبية مع الممولين و زادت احتمالات التهرب الضريبي ، أي ما تحويه قوانين الضرائب من إعفاءات و تخفيضات و إضافات من سعر الضريبة و ذلك مثلا إذا كان مما يلي:

- المبالغة من سعر الضرائب أو ازدواجها .

- التمييز في أسعار الضرائب بين الطرائف أو المناطق أو أنواع النشاط .
- المغالاة في تعدد الضرائب.
- فرض عقوبات غير رادعة على المتهربين، على اعتبار أن المكلف يقارن درجة الخطر، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضرائب، ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن التهرب ويقلل منه، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي.[xiii]

2. أسباب متعلقة بالإدارة الجبائية:

باعتبارها وسيط بين السلطة التشريعية الجبائية والمكلفين المعنيين بالضريبة قد تعتبر الإدارة الضريبية سببا من أسباب التهرب الضريبي في الحالة :

– محدودية الوسائل المادية: مثل عدم توفير الإدارة بالشكل المطلوب على التجهيزات و المستلزمات الضرورية بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى كل الأوعية الضريبية و ربطها و تحصيلها .

– محدودية الوسائل البشرية: سواء من حيث الكم أو النوع.

– محدودية الكميه: تتمثل في نقص الأعداد من الأعوان الإداريين القادرين على تغطية العمليات الجبائية من تحقيق ، رقابة و تحصيل ...الخ وفي نقص حملات المتابعة و الملاحقة وهو ما يشجع على التهرب و الغش .

– المحدودية النوعية: تتمثل في نقص الكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات في تطبيق أحكام قوانين الضرائب من تحديد للوعاء وتصفية و تحصيل لمختلف أنواع الضرائب بسبب انعدام و نقص التربصات والدورات التكوينية أو بسبب ضعف أجور العاملين في الإدارة بما يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على استقطاب العناصر المؤهلة ذات الخبرة العالية الأمر الذي ينتج عنه فشل الإدارة في ضبط المتهربين خاصة في حالة إتباعها لطرق تدليسية.[xiv]

3–الأسباب السياسية : إن انعدام الاستقرار السياسي و الاقتصادي داخل الدولة ، عادة ما يكون سببا لشيوع التهرب الضريبي، لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها و بالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء إلتزامتهم الضريبية.

حيث تبن الدراسات أن التهرب الضريبي يرتفع كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب وزادت الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة او عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة و القطاع العام خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من صفوة المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب و كذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية لا لزوم لها.

4–الاسباب النفسية: فالملاحظ في كثر من دول العالم أن شعور الأخلاقي تجاه الالتزام الضريبي مازال ضعيفا لدرجة أن الاعتقاد السائد كما يقول charles lamb "أ، المدلس (الغشاش) الضريبي هو سارق نزيه لأنه لا يسرق إلا الدولة التي تعتبر شيئا مجردا.

أضف إلى ذلك " فإن تخرب بعض الأفراد من الضريبة إنما يؤذي الأمناء الذين يؤدون ما عليهم من الضرائب على أحسن وجه، فضلا عن انه يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على هؤلاء الأمناء تعويضا للحصيلة الضريبية التي تم التهريب منها.

كما ان" العوامل النفسية اثر كبير في تحديد حجم التهرب الضريبي فكلما زاد الوعي الضريبي ضعف الباعث النفسي على التهرب الضريبي و العكس صحيح، كما أنه من الجلي إذا انخفض الوعي الضريبي سادت الكراهية للضريبة واختفت العقوبة المعنوية التي يوقعها الشعور العام للمتهربين" ونشر إلى أنه كلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين أصبح مقبولا لديهم بل محببا إلى نفوسهم دفع الضرائب طواعية و اختبارا وذلك من شأنه المحافظة على كيان الدولة.[xv]

5–الأسباب الاجتماعية: من الأسباب الاجتماعية التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبية هي عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس، مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفاقه مع القواعد والأنظمة الضريبية.

كما يعد تأثير المحيط الاجتماعي سببا هاما في رسوخ و شيوع ظاهرة التهرب الضريبي وحيث أن المواطن الذي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش و التهرب من الالتزامات الجبائية، ولا ينتهج إلا هذا المنهج.

6–الأسباب الأخلاقية والثقافية: يقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي الناتج عن انتشار الفساد و انعدام الضمير المنهي.

أما الأسباب الثقافية تمكن في درجة الوعي الوطني و الثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية فيؤدون واجباتهم التي تحددهم الأنظمة و القوانين و المتمثلة في أداء واجب الضريبة، والعكس إذا غابت الأخلاق زاد التهرب و الغش الضريبي.[xvi]

ثالثا : أثار التهرب الضريبي وطرق مكافحته

1. أثار التهرب الضريبي :

بما أن الضريبة هي المصدر المهم للدخل المالي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولتنمية نفقاتها كما تعد اداة هامة لتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع الواحد ،حيث يتم إعادة توزيع الثروة على أفراد المجتمع ،كما تعتبر وسيلة في يد الدولة لإرساء سياستها الاقتصادية ومحاربة التضخم وإحداث توازنات اقتصادية كبرى ،كما تؤثر على المؤشرات مثل الادخار ، الاستثمار ، والاستهلاك لذالك فالتهرب الضريبي يشكل عائقا أمام تحقيق أهداف الدولة وينتج مجموعة من الآثار:

❖ الآثار الاقتصادية: تتمثل في

- التقليل من الاستثمار لارتفاع معدلات الضريبة.
- لمساعدة في دعم الاستثمارات الأجنبية وتهربي الأموال عن طريق شراء منتجات أجنبية.
- يمثل أهم سبب رفي تدني مورد الدولة .
- الانخفاض في مستوى الادخار العمومي مما يؤدي بالدولة لتقليل النفقات العامة خاصة الموجه للفئات الهشة كالإعانة
- عرض الاقتصاد للتشويه والالتواء.

❖ الآثار المالية :تتمثل في

- الضرر للخزينة العمومية للدولة حيث يفوت على الدولة جزءا هامة من الموارد المالية وبتالي يعرض الدولة لعجزها عن القيام بواجبها اتجاه المواطن.
- في ظل العجز تضطر الدولة للتوجه إلى وسائل تمويل أخرى كإصدار النقود وعملية الاقتراض الخارجي .
- التهرب الضريبي يساهم في خفض قيمة العملة المحلية نتيجة اكتناز الأموال المتهرب بها أو غير المصرح بها، حيث ستبقى متداولة فقط على مستوى السوق النقدية وبتالي ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي.

❖ الآثار الاجتماعية: تتمثل في

- التهرب الضريبي يؤدي لظهور آفة الفساد في المجتمع وانعدام العدالة والأمانة وضعف التضامن بين أفراد المجتمع الواحد .
- يؤدي التهرب الضريبي إلى الإخلال بأهم قواعد التشريع الضريبي .
- التهرب الضريبي يؤثر على سيكولوجية المكلفين النزهاء نظر لتحملهم لعبئ الضريبي .
- ضعف الثقة في سياسة وسيادة الدولة.[xvii]

2. وسائل مكافحة التهرب الضريبي:

❖ ضرورة توافر الجزاءات الضريبية المناسبة على التهرب الضريبي :

من العوامل التي تساعد على شيوع التهرب الضريبي عدم وجود العقوبات على هذه الجريمة أو توجد هذه العقوبات لكن غير ردعية لذلك ينبغي استحداث عقوبات من شأنها ردع التهرب الضريبي.

❖ من الناحية الفنية :

ينبغي صياغة قانون خاص بالضريبة على نحو سليم بطريقة محكمة بحيث لاتوجد ثغرات قانونية التي تفتح الباب أمام المهربين ،كذلك يجب تدريب المكلفين بالتحصيل تدريبا كافيا في مجال الضريبي على نحو يكفل لهم الوقوف على الأساليب الحديثة الفنية المستخدمة في هذا الحقل كما ينبغي اطلاعهم على الوثائق الاوراق التي تساعد على ربط الضريبة بوجهها الصحيح .

❖ من الناحية السياسية :

ينبغي ان تحرص الحكومات على فرض الضرائب على نحو عادل حيث لايكون شديد الوطأة على بعض الطبقات وسهلا وميسورا على طبقات أخرى ،كذلك يجب ضمان الاستقرار السياسي والعمل على دعم كثرة التعديلات الضريبية حتى يتحقق الاستقرار النظام الضريبي والعاملين فيه.

❖ من الناحية الاقتصادية :

ينبغي أن تعمل الحكومة جاهدة على توجيه الحصيلة الضريبية الى الاوجه المفيدة في المجتمع وعليها أن تقوم بحث الافراد أن دفع الضريبة له فوائد حسنة لكل منهم.

❖ المراجعة المستمرة وجمع المعلومات:

يجب على الادارة الضريبة تحديث وتوسيع نظام المعلومات الجبائي حتى يتمكن من استغلال المعلومات الجبائية في أقرب وقت ممكن ،مع المحافظة على المراجعة المستمرة على الأقل مرة في السنة خاصة على المكلفين غير الملتزمين اتجاه الإدارة الضريبية .[xviii]

❖ تبسيط النظام الضريبي ووضوح القواعد الضريبية وسهولتها:

كلما كان النظام الضريبي سهلا وكانت المعدلات واحدة والتخفيضات والإعفاءات واضحة لامجال للخلاف فيها، ادى الى اقتناع المكلف بوجوب دفع الضريبة وحمله على عدم التهرب منها .[xix]

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وبعد التعرف على ظاهرة التهرب الضريبي والأسباب المؤدية لها وجب علينا التفريق بين هذه الظاهرة وبعض الظواهر التي تظهر مشابهة لها ،كالغش الضريبي الذي يتخذ عدة صور وأشكال منهالا الكتم عن العمل التجاري وعدم تقديم تصريح بالإرباح المحصل عليها وتقديم عوضها تصريحات كاذبة وناقصة لانعكس الحقيقة

في نهاية دراستنا استنتجنا بعض النتائج يمكن حصرها في :

- تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد الوطني ، ولها أثار سلبية على تحديد السياسة المالية المناسبة للدولة.
- التهرب الضريبي ظهر بسبب عدم فاعلية النظام لضريبي ومرونته.
- يجيب وجود قوانين صارمة وعقوبات تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- اعادة النظر في الوعاء الضريبي وملائمته مع جميع شرائح ويكون هذا دوريا .
- الاخذ بتجارب الدول الرائدة في مجال مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه.
- التنفيذ الصارم للعقوبات التي تخص التهرب الضريبي.
- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين والتحسيس بأهميته .
- التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي .

[i] حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية ، دار المحمدية العامة، الجزائر،ص53.

[ii] علي العربي ،عبد المعطي عفاس، إدارة المالية العامة ، الإسكندرية ، مصر ،ص80.

[iii] http://egycastle.blogspot.com

[iv] https://ar.wikipedia.org

[v] عبد الرحمان بكر، الحكومة الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ،جامعة الإسراء ، الأردن ص ص 14-15.

[vi] واكوك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ،2012،ص ص4-5.

[vii] رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكرالمعاصر والفكر المالي الاسلامي، ماجيستر،جامعة قسنطينة ،204،ص 7 .

[viii] عبد الهادي مختار، الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان، 2016،ص16.

[ix] رحمة نابتي، مرجع سابق ذكر،ص8.

[x] لزرق،ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تلمسان،2012،ص47.

[xi] قصاص سليم ، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطية، العدد48، ص282.

[xii] لابد لزرق، مرجع سابق ذكر، ص ص52-53.

[xiii] مقدم عبيرات ،التهرب الضريبي الاسباب أثاره طرق علاجه، مجلة العلوم الاقتصاد التسير والتجارة ، ص199.

[xiv] بوشيخي عائشة، بوشيخي فاطمة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، ص154-155.

[xv] بوزيد سفيان، التهرب الضريبي مفهوم وقياس ،مجلة المالية والأسواق ، ص121.

[xvi] بوشيخي عائشة ،بوشيخي فاطمة، مرجع سبق ذكره ،ص157.

[xvii] لدرم أحمد، التهرب الضريبي وأليات مكافحته في المجتمع الجزائري ، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية ، العدد الثامن،ص ص 79-80.

[xviii] أحمد بساس، مكافحة الغش والتهرب الضريبي في الجزائر، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي، الاغواط، العدد4 ،2013 ، ص208.

[xix] خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، العدد2، 2000، ص172.